الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة التّربية

تونس في 23 جويلية 2018

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

# بيـــــان

تبعا لمجريات الجلسة المنعقدة بمقرّ مجلس نوّاب الشّعب بتاريخ 20 جويلية 2018 والمخصّصة للرّد على الأسئلة الشفاهيّة للسّادة نوّاب الشّعب والتي شهدت للأسف خروجا عن نطاق الأسئلة الشفاهيّة لتحقير مجهودات أعوان الوزارة وإطاراتها والمسّ من كرامة بعضهم، يهمّ وزارة التربية أن تؤكّد:

- رفضها القطعي للأحكام العامّة والمطلقة التي تقلّل من أهميّة المجهودات المبذولة من إطارات الوزارة وأعوانها، وتؤكّد ثقتها التّامة فيهم وتدعوهم إلى مواصلة العمل بنفس الجدّية والحرص لما فيه خير أبنائنا ومنظومتنا التربويّة.

- رفضها المبدئي لكلّ مسعى للثّلب أو التشهير بأحد إطارات الوزارة خاصّة إذا ما انبنى التشهير على معطيات مغلوطة وموظّفة تنمّ عن عدم إلمام بأحكام قانون الوظيفة العموميّة وبالإجراءات القضائيّة.

أمّا فيما يهمّ الحالات الفرديّة التي تمّ ذكرها بالجلسة، والتي تخصّ بعض الأعوان الرّاجعين بالنّظر إلى ديوان مساكن أعوان وزارة التّربية والذين سُلّطت عليهم عقوبات تأديبيّة تمّ نعتها بالتعسّفية، فإنّ الوزارة تؤكّد سلامة الإجراءات القانونيّة الخاصّة بهاته العقوبات وثبوت الأخطاء التي تأسّست عليها.

وإذ تُعرب وزارة التربية عن استعدادها لمدّ كلّ من له الصّفة وبهمّه الأمر بجميع الوثائق التي تدعم ما سبق ذكره، فإنّها تشدّد على أنّ القانون هو الفيصل والمرجع في معالجة كلّ الملفّات وأنّه لا أحد يعلو فوق القانون، كما تؤكّد حرصها على التعامل بكامل الجدّية والمسؤوليّة مع جميع ما يثبت لدى الوزراة أو ما يرد عليها من إعلامات أو شكاوى من مواطنين أو هياكل رقابيّة مختصّة حول إخلالات منسوبة لأحد أعوانها أو إطاراتها، ولكن بعيدا عن كلّ أشكال الظّلم أو الافتراء أو التّوظيف.